

المحتوى

ص 3

كلمة العدد

ص 4

- وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في زيارة
للمندوبية العامة للتنمية الجهوية ...

ص 4

- ... وفي زيارة ميدانية لولاية تلمسان المهدي وزغوان

ص 5

- وفد أردني في زيارة للإطلاع على التجربة التونسية في التنمية ...

ص 5

- « القيادة الاستراتيجية » في « لقاء الأربعاء » ...

ص 5

- « تحدي المبادرة 2015 » ...

ص 6

- المندوبية العامة للتنمية الجهوية على واجهة مساندة
الاستثمار والأعمال ...

فكرة

ص 7

- الوالي : موقعه واختصاصاته وأفاق تطوره على ضوء أحكام
دستور 27 جانفي 2014

رؤية

ص 12

- في حوكمة التنمية

استبيان

ص 13

- آفاق العمل التشاركي مع الجمعيات التنموية ...

تحقيقات جهوية

ص 16

- ولاية تونس : قطب اورو - متوسطي ...

مجلة التنمية الجهوية

العدد السادس والسابع

السداسية الثانية 2014

والأولى 2015

التأشير القانونية عدد 3142

رمدد 5365 - 2286

تصدر عن

المندوبية العامة للتنمية الجهوية

المديرة المسؤولة

نجوى بالحاج

التنسيق العام

محمد الجديدي

هيئة التحرير

الحبيب السكندراي

محمود عبد المولى

المراسلات

25 مكر نهج صدر بعل

لافيات تونس 1002

الهاتف : 71 799 200 - 71 799 454

الفاكس : 71 787 234

cgdr@mdci.gov.tn

www.cgdr.nat.tn

المقالات والبحوث المنشورة

لا تلزم إلا أصحابها

إنجاز و طباعة

مطبعة تونس قرطاج

إدارات التنمية الجهوية

ولاية تونس

مقر الولاية

الهاتف/الفاكس : 71241496

ولاية أريانة

مقر الولاية

الهاتف/الفاكس : 71708164 / 71714000

ولاية بن عروس

مقر الولاية

الهاتف/الفاكس : 71388816

ولاية منوبة

8 نهج توفيق الحكيم ، منوبة

الهاتف/الفاكس : 70615858

ولاية نابل

مقر الولاية

الهاتف/الفاكس : 72232969

ولاية بنزرت

مقر الولاية

الهاتف/الفاكس : 72421100

ولاية زغوان

الحي الإداري 1100 زغوان

الهاتف/الفاكس : 72676907

ولاية سوسة

مقر الولاية

الهاتف/الفاكس : 73232399

ولاية المنستير

برج خفشة ، نهج الجمهورية ، الطابق الثالث 5000 المنستير

الهاتف/الفاكس : 73907311

ولاية المهدية

نهج ابن الهيثم عمارة الهادي ناقة 5100 المهدية

الهاتف/الفاكس : 73681445

ولاية صفاقس

عمارة صندوق ق.م.ج.م الطابق الثاني ساحة قرونوبل 3024 - صفاقس

الهاتف/الفاكس : 74402905

كلمة العدد

عدد متميز من « مجلة التنمية الجهوية » لنشاط متميز نشهده المندوبية العامة للتنمية الجهوية التي تواجب طيلة السنتين 2014 - 2015 نسفاً ملتفاً لفعاليات ثلاث مشاريع « للتعاون عبر الحدود » في طور الانجاز، مع شركاء من لبنان والأردن و اليونان وإيطاليا وإسبانيا ومالطا، نهدف لرغم متبادل للتفوض بالموارد البشرية وذلك بتمويل من قبل الاتحاد الأوروبي...

فعلى صعيد اورو متوسطي، نم بالشراكة مع ولاية سوسة، تسجيل نقداً في تنفيذ مكنات مشروع EGREJOB الذي يرمي لتأهيل شباب في المهنة « الخضراء » ولتبادل تجارب عملية في مجالات « الاقتصاد الأخضر » و« التنمية المستدامة »، وهي تجربة واعدة... ونجلك هذه الشراكة في التنظيم الموفق للملتقى الخامس للمشروع بسوسة والذي واكبه، علاوة على الشركاء، خبراء ومهنيون وباحثون وفاعلون بالمجتمع المدني المحلي. ومن أبرز نتائج البلورة التشاركية لمحتوى أولي « لميثاق اورو متوسطي حول الوظائف الخضراء » بنعقد بمقتضاه الشركاء بمساندة وحفز المبادرة الضامنة لاستدامة الموارد والتنمية على صعيد الفضاء المتوسطي...

أما عربياً فبتأكد حضور المندوبية العامة للتنمية الجهوية على واجهته التعاون جنوب - جنوب باهتمام هياكل مماثلة من المملكة الهاشمية بالتجربة الملتسبة في مساندة التنمية المحلية وهو ما يفتح مجالاً لتبادل الخبرة بين بلدنا بإرساء شراكة موسعة... وعلى صعيد ذاتي، إنطلق العمل بمقتضيات المنظومة الوطنية « للتصرف في الميزانية حسب الاهداف » بالتوازي مع تلوين كوادرات حول مسائل نظرية ومهنية ذات الصلة بمهام المندوبية العامة للتنمية الجهوية...

ولا يسعنا في ختام هذه « الكلمة » إلا أن نعبر عن إرتياحنا لمدي رواج هذا الإصدار الإصلاحي في سنته الرابعة وحرصنا على توسيع دائرة المساهمة في محتواه بتشريك الفاعلين في مبدان التنمية... مع الشكر...

وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في زيارة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية...



في نطاق زيارته للمؤسسات تحت الإشراف أدى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي مرفوقا بكاتبة الدولة المكلفة بالتنمية زيارة عمل للمندوبية العامة للتنمية الجهوية يوم الخميس 2 أفريل 2015 للإطلاع على أنشطتها وبرنامج عملها للفترة القادمة. واعتبارا لخبرتها المكتسبة في التخطيط الجهوي وتشخيص وتنفيذ برامج التنمية التي تتطلب تنسيقا وطنيا، أكد الوزير على أهمية دور المندوبية العامة للتنمية الجهوية في إعداد الوثيقة التوجيهية للفترة القادمة والمخطط القادم (2016 – 2020) بالتنسيق مع المتدخلين على المستويين المركزي والجهوي.

...وفي زيارة ميدانية لولايتي المهدية وزغوان



أدى وزير التنمية والاستثمار والتعاون زيارة عمل لكل من ولايتي المهدية وزغوان للإطلاع على وضع التنمية بهما. واجتمع بأعضاء المجلس الجهوي وذلك بحضور ممثلين عن الفاعلين في التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية. واستعرض الوزير تقدّم إنجاز المشاريع العمومية بهما للوقوف على إشكالات ترتيبية وتمويل وفنية تحول دون تحقيق النتائج المرجوة.

وفد أردني في زيارة للاطلاع على التجربة التونسية في التنمية...

التنمية المحلية لاعتمادها المقاربة التشاركية التي تعتمد عقود البرامج بين السلطة المركزية والسلط الجهوية ...



في إطار برنامج الدعم البلدي الدولي للأردن، نظم المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد (هولاندا) زيارة عمل للمندوبية العامة للتنمية الجهوية لوفد من المملكة الهاشمية يضم 4 محافظين (ولاية) لكل من عمان والزرقاء والبلقاء ومعان، ومسؤول عن التنمية المحلية. وخلال الزيارة تم تقديم عرض حول برنامج التنمية المندمجة من حيث كيفية تصوّره وإعداده ثم تنفيذه ومتابعته وتقييمه، عقبه حوار حول خصوصيات البرنامج ومدى تقدّم إنجازاته وطرق تمويله، عن طريق ميزانية الدولة أو مصادر خارجية أو مؤسسات بنكية وكذلك الصعوبات التي تعترض حسن تنفيذه وسبل تجاوزها. وقد عبّر الوفد الأردني عن إعجابهم بالتجربة التونسية في

«القيادة الإستراتيجية» في «لقاء الأربعاء»...



إفتتحت المندوبية العامة للتنمية الجهوية السلسلة الشهرية «لقاء الأربعاء» لتفعيل تمرير وتبادل المعرفة بمدخلة فنية حول «القيادة الإستراتيجية» تولى تقديمها عادل قويدر، مدير عام «معهد القيادة الإدارية». وقد حظيت بمتابعة متميزة لما تكتسيه هذه المادة من أهمية للإرتقاء بالقدرة القيادية لفائدة الإطارات المركزية والجهوية...

كما إنتظم منبر حوار حول وضع وآفاق تجسيد منظومة للتنمية الإجتماعية على الصعيد المحلي تولى عرض محتواها د. لطفى الكعبي وواكبتها كفاءات نشيطة في مجالات متنوعة تعمل على تفعيل الشراكة حول هذه المبادرة...

«تحدي المبادرة 2015»...



في إطار المساهمة في الترويج لثقافة بعث المؤسسة، ساهمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية في تظاهرة « تحدي المبادرة» (1 - 3 ماي 2015) المنتظمة بالمركب الجامعي بمنوبة وذلك بمبادرة من المدرسة العليا للتجارة بتونس (جامعة منوبة). وهى تهدف للترويج لثقافة بعث المؤسسة والمبادرة بالوسط الجامعي. وقد ساهمت في تنشيط ومرافقة باعثي مشاريع من الشباب الجامعي وفي توجيه أصحاب المشاريع. وتم عرض مشاريع تمت مرافقتها من قبل محضنة المؤسسات بمنوبة. وتعد هذه المشاركة الخامسة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية منذ ابرام اتفاقية الشراكة مع المدرسة العليا للتجارة بتونس (2012).

المندوبية العامة للتنمية الجهوية على واجهة مساندة الاستثمار والأعمال ...

وأفاق الاستثمار والشراكة في عدة قطاعات صناعية وتكنولوجية... بالإضافة إلى صالون المؤسسة 2014 بصفاقس (19-20 نوفمبر 2014) والذي تنظمه مركز أعمال صفاقس بالإشتراك مع غرفة التجارة والصناعة بصفاقس والإتحاد الجهوي للصناعة والتجارة ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والديوان الوطني للصناعات التقليدية والديوان الوطني للسياحة والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وجامعة صفاقس.

ساهمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية في تنشيط تظاهرة لحفز الاستثمار بولاية سوسة (27 ماي 2015) التي واكبت فعاليتها هياكل مساندة الإستثمار الخاص وطنية و جهوية وجمهور معتبر من الباحثين والشباب الجامعي وجمعيات تنمية وطنية ومحلية... كما واكبت المندوبية العامة للتنمية الجهوية فعاليات «منتدى الأعمال والتكنولوجيا» (16 - 18 أكتوبر 2014) وذلك على غرار الدورات السابقة للترويج لفرص الإستثمار والشراكة الدولية الواعدة لفائدة الجهات... وانتظمت ورشات عمل لتدارس واقع



برنامج التنمية المندمجة سند للابتكار في الحرف التقليدية...



شاركت المندوبية العامة للتنمية الجهوية في الدورة 32 لصالون الابتكار في الصناعات التقليدية (24 أبريل - 3 ماي 2015). وتضمنت مساهمتها عرضا لمنتجات حرفيين وحرفيات من المنتفعين بتدخلات برنامج التنمية المندمجة بولايات بن عروس (الفسيفساء، الخيزران، الألياف النباتية) و سليانة (الزربية، الفخار التقليدي، العنبر) وسيدي بوزيد (خشب الزيتون، السمار) والقيروان (التزويق على المحامل) وقابس (النسيج اليدوي، الألياف النباتية) وقفصة (المرقوم).

الوالي :

موقعه واختصاصاته وآفاق تطوره على ضوء أحكام دستور 27 جانفي 2014

د. لطفى طرثونة

1 - الوالي كـممثـل للدولة

ينص الفصل الثامن من قانون 13 جوان 1975 على أن الوالي هو «المؤتمن على سلطة الدولة». بما يمنحه صفة ممثل الدولة في الجهات على المستويين القانوني والسياسي يمارس العديد من الصلاحيات اهمها:

- التمثيل القانوني للدولة أمام القضاء

- إبرام العقود.

- التصرف في ممتلكات وأموال الولاية.

2 - الوالي كـممثـل للحكومة

ينص الفصل 8 من قانون 13 جوان 1975 على أن الوالي «ممثل للحكومة». وينص الفصل 91 من الدستور على ما يلي: «يضبط رئيس الحكومة السياسة العامة للدولة ويسهر على تنفيذها».

ويمثل الوالي استنادا على ما سبق:

- الحكومة كجهاز جماعي.

- مختلف الوزراء.

- كتاب الدولة.

وعندما يمارس اختصاصاته كـممثـل لأعضاء الحكومة فهو يعمل بتوجيه منهم وتحت رقابتهم. وهي رقابة وظيفية تمارس على وظائف الوالي وليس على شخصه.

الوالي والإدارة الجهوية والمحلية

تنشر هيئة التحرير هذا المقال لما يحتويه من إضافة معرفية للقراء حول آفاق مسار اللامركزية في تونس، شاكرة لمركز التكوين ودعم اللامركزية (وزارة الداخلية) تجاوبه معها.

الوالي واختصاصاته...

- التجذر التاريخي،
- القدرة على التأقلم،
- تعدد الصفات والمواقع في النظام السياسي والإداري التونسي،

الوالي «أكثر الخطط الإدارية بعدا سياسيا وأكثر الخطط السياسية بعدا إداريا».

ولإبراز أهمية اختصاصات الوالي وتنوعها وتعددتها نذكر بالصيغة المزدوجة السياسية والإدارية لهذه الوظيفة. ويتجسد الجانب السياسي للخطة في طرق تعيينه وعزله.

إن يعين بأمر باقتراح من وزير الداخلية. يتم التداول فيه بمجلس الوزراء. ولرئيس الجمهورية سلطة تقديرية في تعيين الوالي...

فالوالي بمثابة الهيكل الإداري الأساسي في التنظيم اللامحوري.

موقعه في النظام الإداري...

يحتل الوالي موقعا مفصليا في النظام الإداري التونسي يربط علاقات بالادارة المركزية والادارة الجهوية والمحلية.

اختصاصات رئيس الحكومة المتميزة في اغلبها بصبغتها الافقية (تنسيق، توجيه، رقابة، سلطة ترتيبية) تدفع بدورها الى ارتباط الوالي برئاسة الحكومة. الاعتبارات الدستورية المتمثلة في خيار اللامركزية والتنمية الجهوية تدفع إلى احداث وزارة مستقلة مكلفة بالشؤون الإدارية الجهوية والمحلية.

إختصاصات الوالي

يمارس الوالي إختصاصات نذكر أهمها.

أ - الإختصاصات المسندة

يستمدّ الوالي هاته الإختصاصات مباشرة من القانون وهو مكلف بـ :

– إدارة الشؤون العامة للولاية (الفصل 11 قانون 13 جوان 1975) ويتمتع بهاته الصفة بسلطة ترتيبية عامة يمارسها في حدود الرقعة الترابية للولاية.

– اتّخاذ التدابير المتعلقة بالضبط الإداري في الدائرة الترابية للولاية مع مراعاة اختصاصات رئيس البلدية في هذا المجال.. وهو مكلف بصفة أساسية في نطاق ممارسته سلطة الضبط الإداري بالمحافظة على الأمن

العام (فصل 11)

ويمكن في إطار المحافظة على الأمن العام وبعد ترخيص مسبق من الحكومة الإلتجاء إلى القوّة المسلحة كلما اقتضت ذلك الظروف الإستثنائية (الفصل 12).

وهو إختصاص في غاية من الأهمية يفتقده وزير الداخلية نفسه وهو من الإختصاصات الدستورية لرئيس الجمهورية.

– تنفيذ القوانين والتراتيب والقرارات الحكومية (الفصل 10).

يحتلّ الوالي موقع الصدارة في التنظيم الإداري الجهوي والمحلي التونسي ويبرز بهاته الصفة كرئيس الإدارة الجهوية والمحلية. فهو المسؤول الأوّل على إدارة شؤون الولاية. إذ يمكن تأسيس صفة الوالي كرئيس للإدارة الجهوية والمحلية على أحكام قانون 13 جوان 1975 أهمها:

- الفصل 11 الذي ينص على : ” يباشر الوالي تحت سلطة وزير الداخلية ادارة الشؤون العامة للولاية”.
- الفصل 8 : «الوالي هو المؤتمن على سلطة الدولة وممثل للحكومة بدائرة ولايته».
- وينصّ الفصل 10 في نفس السياق على أن : «الوالي بصفته ممثل للحكومة له سلطة على موظفي وأعوان المصالح الدولية المباشرين بدائرة ولايته»

حدود ارتباط الوالي بوزارة الداخلية

ترتبط الوالي علاقات متميزة مع وزارة الداخلية. وينص الفصل 8 على ارتباط الوالي بوزارة الداخلية كما يلي: «الوالي هو المؤتمن على سلطة الدولة وممثل الحكومة بدائرة ولايته وهو اداريا تحت سلطة وزير الداخلية».

يعين الوالي بأمر من رئيس الجمهورية (رئيس الحكومة في

الدستور الجديد) باقتراح من وزير الداخلية ويتداول في شأن تسميته بمجلس الوزراء.

بما يفيد بأنه عون للحكومة بأكملها وليس لوزارة الداخلية وحدها.

يطرح هذا الارتباط الإداري للولاية بوزارة الداخلية في وقتنا الحالي بعض التساؤلات :

- صفة الوالي كممثل للحكومة تدفع منطقيا الى ارتباطه اداريا برئاسة الحكومة.
- طبيعة اختصاصات الوالي المتجانسة مع

- ان يستند التفويض على نص قانوني سابق الوضع يكون على الاقل من نفس القيمة القانونية والنص المانع للاختصاص او اعلى منه درجة (الاذن بالتفويض)
 - قرار التفويض الذي يضبط قائمة الاختصاصات المفوضة يصدر عن السلطة المفوضة صاحبة الاختصاص.
 - كما أن آثار التفويض تتمثل في :
• التفويض في الاختصاص:
• ينقل ممارسة الاختصاص الى السلطة المفوض لها طيلة مدة التفويض.
 - ينقل المسؤولية الى السلطة المفوض لها.
 - التفويض في الامضاء:
• لا ينقل ممارسة الاختصاص
 - لا ينقل المسؤولية (ممارسة الاختصاص تبقي على مسؤولية السلطة المفوضة)
 - وأهم أهداف التفويض نذكر:
• تدعيم اللامحورية (وحدة الشخص المعنوي- التفويض من الادارة المركزية الى الوالي.) فالوالي كسلطة لامحورية يمارس بجانب الاختصاصات المسندة الاختصاصات المفوضة من قبل أعضاء الحكومة..
 - تخفيف الاعباء عن الادارة العليا لتحقيق نجاعة العمل الاداري.
 - ويمارس الوالي اختصاصات بتفويض من اعضاء الحكومة.
 - كما ان القانون يمكنه من تفويض بعض اختصاصاته او حق الامضاء في شأنها الى مساعديه او الى رؤساء المصالح الخارجية للوزارات.
- الاختصاصات المفوضة من اعضاء الحكومة:**
- يمثل الجزء الاول من الفصل 13 الاذن بالتفويض

- تنشيط وتنسيق ومراقبة المصالح الجهوية:
 - يترأس جميع اللجان الجهوية التي تهم مصالح الدولة من ذلك مثلا اللجنة الجهوية للصفقات العمومية
 - يمارس سلطة على رؤساء المصالح الخارجية:
 - يساهم في تقييم مساهم الوظيفي ويقع إعلام الوالي مسبقا بحركات النقل والتعويض التي تجرى في صفوف رؤساء المصالح الجهوية التابعة للدولة (الفصل 20).
 - ويساهم في إسناد العدد الإداري لرؤساء المصالح الخارجية
 - ويوجه مباشرة إلى الوزراء المعنيين ملحوظة عامة حول نشاط رؤساء مصالحهم الجهوية في ميدان عملهم.
 - وتعتمد هاته الملحوظة في إسناد الأعداد الصناعية والإدارية من قبل الوزراء.
 - ولتمكين الوالي من تنشيط وتنسيق المصالح الجهوية، فرض المشرع على رؤساء المصالح الخارجية وكذلك مسؤولي المؤسسات والهيكل العمومية والشبه عمومية:
 - احاطة الوالي علما بكل المسائل التي هي من مشمولاتهم والتي يمكن أن تكتسي أهمية خاصة بالجهة (الفصل 19).
 - واحالته نسخة من المراسلات بين الوزارات ومصالحها الخارجية.
 - احالة برامج العمل وتقارير التنفيذ التفقد وجوبا من الادارة المركزية الى الوالي».
 - ممارسته رقابة الإشراف على البلديات
- ب- الإختصاصات المفوضة**
- وانواع التفويض هي :
- تفويض في الاختصاص
 - تفويض في الامضاء عادة ما يمنح لممارسة أعمال روتينية.
- أما شروط التفويض فهي :

الوالي هو ممثل الدولة والمؤتمن على سلطتها والحافظ لوحدها. وهو ما يجعل منه ركيزة هيكلية أساسية ضمن المكونات المؤسساتية للدولة. وهو ما يحتم التركيز الدستوري لخطة الوالي. ويمثل الوالي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزراء الحكومة في دائرة ولايته. فهو امتداد لكل هذه الهياكل الدستورية على المستوى الجهوي والمحلي بما يؤكد ضرورة التركيز الدستوري لهذه الخطة. وبممارسته لرقابة الاشراف على البلديات، يعتبر الضامن لمبدأ المشروعية على المستوى الجهوي والمحلي. وهو ما يمثل مبررا إضافيا لذلك.

التخلي عن ازدواجية صفة الوالي :

وذلك باعتبار ان دستور 27 جانفي 2014 يعتمد نهج اللامركزية بصفة واضحة لا لبس فيها. الفصل 14 «تلتزم الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في اطار وحدة الدولة» الفصل 131: « تقوم السلطة المحلية على أساس اللامركزية» -فك الارتباط بين الوالي كمثل للدولة والمجلس الجهوي:

وذلك بانتخاب رئيس المجلس الجهوي داخل المجلس ومن ضمن أعضائه.

-تكليف الوالي بمهمة تمثيل الدولة والحكومة والإدارة العامة للجهة. فك الارتباط بين الوالي كسلطة لامركزية والوالي كسلطة لامركزية من شأنه ان يدعم في نفس الوقت اللامركزية واللامحورية:

أ - تدعيم اللامركزية

يُحرر المجلس الجهوي من الوالي كمثل للدولة ويؤكد على مسؤولية الجهة كجماعة عمومية لامركزية في تسيير الشأن الجهوي.

بما من شأنه الربط بين الحرية والمسؤولية (انتفاء مسؤولية المجلس الجهوي في الوضع السابق باعتبار ان الحدود بين اللامركزية واللامحورية لم تكن ممكنة).

وينص الجزء الثاني على ضرورة صدور قرار في التفويض. ويتخذ قرار التفويض صبغة الامر مما يطرح إشكالات على المستوى القانوني.

أما قرار التفويض فيصدر عن السلطة المفوضة. وتفيد الممارسة بأن أحكام الفصل 13 لم تنفذ إلا نادرا. وتغير الوضع سنة 1989 بصدور امر 24 مارس 1989 المتعلق بتفويض بعض اختصاصات اعضاء الحكومة الى الوالي.

الاختصاصات الذاتية للوالي :

يمكن للوالي ان يفوض اختصاصاته الذاتية الى رؤساء المصالح الخارجية ورؤساء المؤسسات العمومية المباشرين بدائرة ولايته.

ينص الفصل 15 من قانون 1975 على ما يلي: “ للوالي أن يفوض كل مشمولاته أو جانبا منها إلى رؤساء المصالح الخارجية الراجعة بالنظر للإدارات المدنية التابعة للدولة و المؤسسات العمومية وذلك قصد تنفيذ البرامج القومية التي قد تكون الوزارات المعنية تولت وضع الإعتمادات اللازمة لانجازها تحت تصرفه.” (تفويض في الاختصاص مشروط بوضع الاعتمادات تحت تصرف الوالي).

الإختصاصات المفوضة إلى الوالي:

يحق له تفويض الامضاء في شأنها.

و يميز القانون بين:

- الاختصاصات المفوضة من وزير الداخلية
- والاختصاصات المفوضة من بقية الوزراء

أفاق تطور خطة الوالي...

ما يمكن ملاحظته ان دستور 27 جانفي 2014 رغم تخصيصه لباب كامل للسلطة المحلية لم تتم الإشارة الى خطة الوالي. ويعد ذلك امرا غير طبيعي يصعب فهمه او تبريره لا من الناحية القانونية ولا من الناحية السياسية ولا من الناحية الإدارية والتاريخية.

التكريس الدستوري لخطة الوالي :

وتنظم الرقابة اذا تم اعتماد هذا المنوال على النحو التالي:

- اصدار القرار من قبل الجماعة العمومية
 - دخول القرار حيز النفاذ باعتبار ان القرار لا يخضع الى المصادقة
 - إحالة القرار الى الوالي من تاريخ إصداره لمجرد الاعلام بهذا القرار
 - إحالة القرارات غير الشرعية من قبل الوالي الى القضاء الإداري لرقابة مشروعيته.
- مع الإشارة بان الرقابة اللاحقة تمارس على شرعية القرار ولا تمتد ابدا الى عناصر الملاءمة التي تبقى من تقدير الجماعة المحلية. ضرورة الإشارة كذلك الى ان رقابة الأنشطة والقرارات ذات الصبغة المالية تخضع الى نفس الصيغة لكن الاختصاص يسند الى القضاء المالي (دائرة المحاسبات عبر أجهزتها الجهوية وباخطار من الوالي)

احداث خطة والي الإقليم ...

- في حال احداث «الإقليم» كصنف ثالث من الجماعات المحلية منصوص عليه بالفصل 131 من الدستور الجديد يمكن حصر اختصاصات «والي» الإقليم في:
- مجال التنمية والتهيئة.
 - دفع التعاون بين الجهات وبين الجهات والأقاليم.
 - التنسيق بين برامج التنمية في الإقليم.
 - التنسيق بين الولاية في الإقليم.
 - الحرص على التضامن بين الجهات (الفصل 136) والتوازن الجهوي (بالفصل 12 من الدستور).

د. ل. ط

ب - تدعيم اللامحورية

- بتخفيف الأعباء عن الوالي وذلك بنزع الاختصاصات والوظائف التي يمارسها كسلطة لامركزية مما يحسن اداءه في إدارة الولاية كدائرة ترابية للدولة، يتحتم في نفس السياق
- دعم وظيفة الوالي التنموية والتأكيد على مسؤوليته في تنفيذ السياسة التنموية للدولة.
- التأكيد على دوره في السهر على التنفيذ والتنسيق بين مختلف البرامج القطاعية للتنمية على المستوى الجهوي
- دوره في دعم التعاون بين البلديات
- في دعم الشراكة بين الجماعات المحلية والإدارة اللامحورية والقطاع الخاص.
- دعم الوظيفة التنموية للإدارة اللامحورية (المعتمديات والولايات)

الإقرار بدور الوالي في ضمان احترام المشروعية ...

ينص الفصل 138 من الدستور التونسي لسنة 2014 على ما يلي: «تخضع الجماعات المحلية فيما يتعلق بشرعية اعمالها للرقابة اللاحقة» مما يفترض ان تصدر الجماعة المحلية قراراتها أولا، ان تدخل هذه القرارات حيز النفاذ ثم تتدخل في مرحلة لاحقة سلطة الاشراف اذا تبين خرق للمشروعية من قبل الجماعات المحلية. ويمكن لتكريس خيار الرقابة اللاحقة اما إبقاء هذا الاختصاص لصالح الوالي على ان يمارس بعد تدخل الجماعة المحلية او ان يسند هذا الاختصاص الى القضاء الإداري مع ضرورة احداث محاكم إدارية ابتدائية في الجهات ومنح الوالي سلطة اخطار هذه المحاكم اذا تبين له خرق للمشروعية من قبل الجماعات المحلية.

في حوكمة التنمية*...

تحديات ومبادئ وتوجهات ...

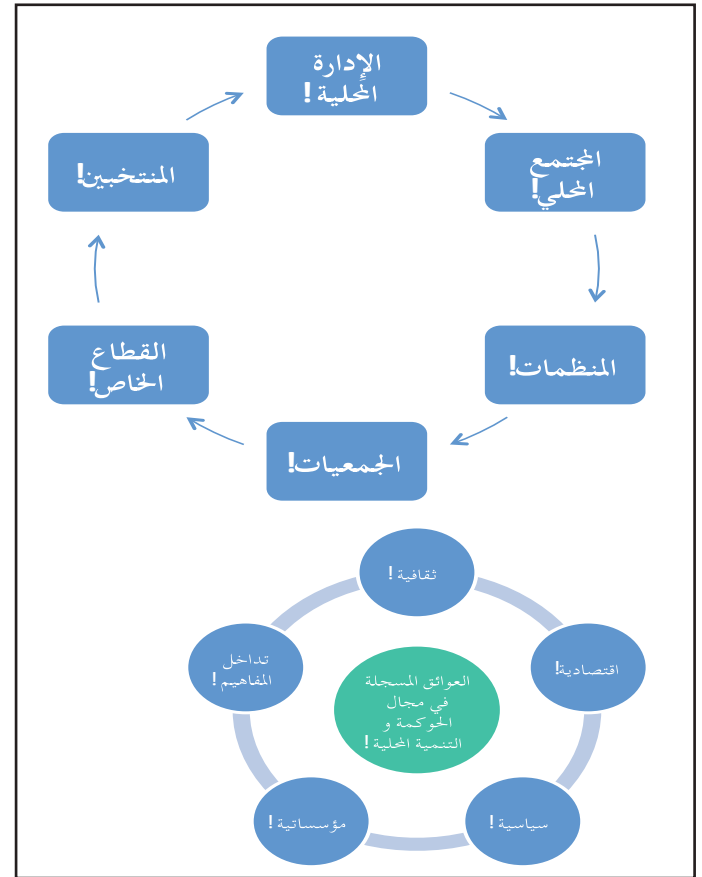
الحوكمة الرشيدة تنطوي على تكامل الأدوار بين الإدارة العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالمشاركة والتشارك في تحمل المسؤولية وفي رسم السياسات وتعزيز دولة القانون واللامركزية...

- ومن تحديات ارساء منظومة الحوكمة الرشيدة للتنمية :
- أن تكون أكثر قربا من المواطن وحاجياته بترجمها إلى مشاريع باستعمال أفضل للموارد والقدرة على إعادة الثقة والتقويم الذاتي.
- إدارة محلية فعالة عبر تعزيز مواردها البشرية بالتكوين والتحفيز وتعبئة مواردها المالية.
- ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لتدبير الشأن المحلي...
- تدعيم إستقلالية قرار الجماعات المحلية لتحقيق ديمقراطية محلية تفعل مشاركة المواطن والارتقاء بعلاقته بالهيكل الجهوية والمحلية إلى شراكة وتنشيط دور المجتمع المدني المحلي.
- توسيع صلاحيات الجماعات المحلية بإعادة لتوزيع الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية.
- إستعادة الجماعات المحلية لتوازناتها المالية وتحسين قدرات تصرفها،
- توفير التمويل المناسب مما يستوجب إرساء آليات وإنشاء مؤسسات للتمويل كصندوق للتنمية الجهوية مع تحويل مجلة الجباية العامة والمحلية.
- تفعيل دور الإدارة المحلية بهيكلتها لتتوفر على تنظيم محكم ونظام معلوماتي حديث،
- اعتماد الشكل التعاقدية والتشاركية: الدولة، الجهة، البلدية، القطاع الخاص، المجتمع المدني
- مقارنة ترابية محلية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات
- تأهيل الجماعات المحلية وهيآت المجتمع المدني
- التشاور والتداول والتبادل بين الفاعلين
- اللامركزية

تتمثل الحوكمة الرشيدة للتنمية في التشريك الفعلي والايجابي للأطراف المعنية مع توزيع الأدوار فيما بينها وتمكين المواطن من مشاركة تفاعلية في الحياة العامة بتوظيف تكنولوجيات الاتصال...

ومن إشكاليات سياسة التنمية :

- غموض الاختصاصات المسندة للجماعات المحلية (بلديات، ولايات، مجالس قروية، معتمديات) وتداخلها
- غموض قانوني لمفهوم «الجهة» : ولاية أم جهة اقتصادية ؟
- تباين بين التخطيط المجالي والتخطيط الاقتصادي
- تواضع الإمكانيات البشرية والمادية للجماعات المحلية بما يحد من دورها ...



* المصدر : «تقرير حول حوكمة التنمية المحلية والجهوية» (وزارة التخطيط والتنمية الجهوية- تونس 2012)

آفاق العمل التشاركي مع الجمعيات التنموية ...

المرحوم عبد المجيد بالماج بوكير

على المستوى الجهوي وتنشط 17 جمعية على المستوى الوطني.

- عدد من الجمعيات تنشط في أكثر من مجال ترابي
- يمثل الرجل 77% من أعضاء الهيئات الإدارية في حين تمثل المرأة 23% فقط.
- 25% من الهيئات المديرة تتكون من الرجال فقط و5% منها تتكون هيئتها المديرة من النساء فقط. وتمثل الهيئات ذات تركيبة أغلبها من الرجال 60% وأغلبها من النساء 2%. أما الهيئات ذات التركيبة المتناصفة أو المتقاربة فتتمثل نسبة 7% ومن خصائص الهيئات التنفيذية :
- من حيث السن : تمثل شريحة الكهول (40-60 سنة) أكبر نسبة بـ 62% تليها شريحة الشباب (دون 40 سنة) بنسبة 21% ثم الشريحة العمرية لما يزيد 60 سنة بنسبة 17%.
- من حيث المستوى التعليمي : يمثل أصحاب المستوى التعليمي العالي أكبر شريحة للمنتمين الهيئات التنفيذية بنسبة 79% يليها أصحاب التعليم الثانوي بنسبة 21%.
- من حيث المهنة : يمثل موظفو القطاع العمومي أغلب المنتمين للهيئات التنفيذية بنسبة 54% يليهم العاملون بالقطاع الخاص بنسبة 25% ثم المتقاعدون بنسبة 17% والعاطلون عن العمل بنسبة 5%.
- وفاق عدد المنخرطين بالجمعيات المعنية بالاستبيان 35.5 ألف ليلغ بذلك معدل الانخراط للجمعية الواحدة

في إطار توجيهها نحو دعم التواصل مع الفاعلين في المجال التنموي ولاعتماد المنهج التشاركي في وضع البرامج التنموية تسعى المندوبية العامة للتنمية الجهوية إلى تشخيص سبل واليات عمل ملائمة.

وللتعرف على الجمعيات الناشطة في المجال التنموي بالولايات مرجع النظر استوجب ذلك:

- حصر إحصائي للجمعيات التنموية بالجهات،
- فتم إعداد استبيان حول الجمعيات التنموية الناشطة بالولايات مرجع النظر للإطلاع على القدرات المادية والمالية للجمعيات ولتقييم قابليتها للتفاعل مع الهياكل الحكومية للتنمية،
- وذلك بهدف:

- تحديد إطار ومجال العمل التشاركي على المدى المتوسط والبعيد،
- تركيز منظومة للتواصل،
- إرساء شراكة.
- وأمكن للغرض تجميع 135 استجوابا عبر الإدارات الجهوية للتنمية ليتم اعتماد 100 استجوابا منها (74%).
- ويبرز تحليل المعطيات الواردة بالاستبيان الاستنتاجات التالية :

1 - على مستوى خصوصيات الجمعيات

- 48 جمعية أحدثت قبل سنة 2011 و45 جمعية بعد هذا التاريخ بما يمثل على التوالي 52% و48%.
- تنشط 75 جمعية على المستوى المحلي و20 جمعية

* ننشر هذا المقال تكميلا لروح كاتبه.

3- على مستوى الامكانيات والموارد:

- يتوفر لدى 70% من الجمعيات المستجوبة مقر تستغله 50% منها عن طريق الكراء و33% على سبيل الهبة و17% على وجه الملكية.
- تشغل الجمعيات 504 شخصا أي بمعدل 5 أشخاص للجمعية الواحدة تم انتداب 174 منهم بصفة مباشرة و330 عن طريق آليات التشغيل وهو ما يمثل على التوالي 34.5% و65.5%.

وحسب الجمعيات التي صرحت بميزانيتها للسنة السابقة للإستبيان فإن ميزانية الجمعيات متأتية 51.1% من التمويل الذاتي، وبنسبة 36.8% من التمويل العمومي ويمثل التمويل الخارجي نسبة 12.1% من ميزانية الجمعيات.

4- على مستوى الصعوبات

تتمثل أهم الصعوبات التي تلاقىها الجمعيات التي أدلت بإجابة في التعامل مع الهياكل الحكومية وفي عدم التشريك وضعف التنسيق معها، يليها

التمويل والتعهد بالالتزامات والإجراءات الإدارية،

وتتمثل الصعوبات في ممارسة مهامها وانجاز برامجها تلك المرتبطة بالموارد المادية والمالية يليها التعامل مع الهياكل العمومية وتوفير الموارد البشرية وتنظيم التظاهرات.

5- على مستوى البرامج :

- تتوجه البرامج المستقبلية للجمعيات نحو التنمية والإحاطة وإسناد القروض والبحوث والمعلومات.
- أبدت 83 جمعية رغبتها في الشراكة مع الهياكل العمومية أي بنسبة 88% في حين أبدت 11 جمعية عدم رغبتها في ذلك وهو ما يعادل 12%، وترغب 42% من الجمعيات في الشراكة مع الهياكل العمومية

355 منخرطا. ويسجل الوسط الشرقي أكبر معدل انخراط بـ 512 منخرطا يليها الشمال الشرقي بـ 304 منخرطا ثم تونس الكبرى بـ 209 منخرطا.

وتتمثل خصائص المنخرطين :

- من حيث الفئات الاجتماعية : يمثل الإطارات أكبر شريحة من المنخرطين بنسبة 74% يليها العملة بنسبة 13% ثم المتقاعدين بنسبة 8% ورجال الأعمال بنسبة 4% والسياسيين بنسبة 1%.
- من حيث النوع : يمثل الرجال 54% من المنخرطين والنساء 46%.

2- على مستوى ميدان

التدخل والفئات المستهدف

- تمثل التنمية المحلية الأهم من حيث عدد الجمعيات الناشطة والبالغة 70 جمعية أي 21% تليها مساندة الباعثين بنسبة 15% ثم الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية بنسبة

12% والقروض الصغرى والنهوض بالمؤسسات الصغرى بنسبة 11%. وتمثل حماية المحيط والبيئة والنهوض بالمرأة 10% أما البحوث والمعلومات والنهوض بالأحياء الشعبية فتمثل على التوالي نسبة 7% و6% وتنشط 8% من الجمعيات بميادين مختلفة أخرى :

- فاق عدد المنتفعين بتدخلات الجمعيات 30 ألف منتفعا،
- أدلت 63 جمعية بإجابة حول الشراكة مع أطراف أخرى منها 40 جمعية لها شراكة مع أطراف وطنية فقط أي بنسبة 63.5% و5 جمعيات لها علاقات شراكة مع أطراف أجنبية فقط أي بنسبة 8%، و18 جمعية لها شراكة مع الطرفين وهو ما يمثل 28.5%.



وطنية كالتنمية المحلية ومساندة الباعثين والعناية بالفئات الاجتماعية الهشة وإسناد القروض الصغرى.

- يمثل أصحاب التعليم العالي نسبة هامة من مكوني الهيئات التنفيذية للجمعيات بما يساهم في وضع خطط عمل وبرامج كما أن تواجد عدد هام من المنتمين إلى القطاع العمومي صلب الهياكل التنفيذية للجمعيات من شأنه أن يسهل تعاملها مع الهياكل الحكومية.

- ينخرط صلب الجمعيات عدد هام من المواطنين بمعدل (355) منخرطاً بالجمعية الواحدة) وهو ما يعكس وعياً بأهمية العمل الجمعياتي والتطوعي الذي يوفر إطاراً يمكن السكان من التعبير عن حاجياتهم وتبليغ مشاغلهم وبالتالي المشاركة الفعالة في اختيار المشاريع والبرامج التي تستجيب لحاجياتهم فضلاً عن أن نسبة الانخراط بالجمعيات بين الرجال والنساء متقاربة (على التوالي 54% و46%).

- تستهدف الجمعيات من سكان مناطق التدخل يتوزعون بنسبة متوازية بين الرجال والنساء وهو بما يدل على إلمامها بالمشاغل الحقيقية للسكان.

كما توجد رغبة لدى عدد هام من الجمعيات 88% في التواصل والتعامل مع بقية الهياكل الناشطة في المجال التنموي وذلك من شأنه أن يساعد على معالجة تشاركية لإشكاليات التنمية المحلية.

وفي الأخير يتضح من خلال هذه البيانات الإحصائية الأولية أن الجمعيات التنموية تشكو من نقائص تعيق قدرتها على المشاركة بالوجه المطلوب في البناء التنموي المحلي. في المقابل لها رصيد هام من القدرة قابلة لأن تؤسس لعمل تشاركي بالجهات.

ع.م.ب

المركزية و32% منها مع الإدارة الجهوية و26% منها مع المجالس الجهوية والمحلية.

- أهداف الجمعيات من الشراكة التي تأمل في إرسائها مع الهياكل الحكومية في المساندة بنسبة 41% والدعم المادي والمالي بنسبة 26% وتوفير الموارد البشرية بنسبة 22%...

- تعتبر الجمعيات أن اتفاقيات التعاون مع الهياكل الحكومية أفضل إطار تشاركي لإنجاز البرامج المستقبلية بنسبة 53% وفي إطار إبرام عقود أهداف بنسبة 29% وفي إطار برامج عمل ظرفية بنسبة 18%.

6 - استنتاجات:

- عدد هام من الجمعيات حديثة العهد ليس لها تجربة تخوّل لها التدخل في المجال التنموي على المستوى المحلي بالفاعلية المطلوبة.
- نقص في تدخل الجمعيات في البحوث والمعلومات.
- ترفض عديد الجمعيات التصريح بمواردها الذاتية وهو ما يحدّ من إمكانية تقييم قدراتها.
- عديد الجمعيات غير معروفة على المستوى المحلي والجهوي لتتموقع بالوجه المطلوب لعدم تمكنها من آليات الإتصال والتواصل.
- الشراكة مع الهياكل الحكومية مناسبة ولا توجد صيغ وآليات تمكن من الارتقاء بها.
- صعوبات تتعلق بالإمكانيات المادية والمالية والتواصل مع الفاعلين في المجال التنموي لضمان جدوى التدخلات الميدانية.
- الشراكة مع الهياكل الحكومية غير واضحة المعالم التي يرى أغلبها أن الهدف منها يكمن فقط في الدعم المادي والمالي واللوجستي.
- تركّز الجمعيات اهتماماتها على الميادين ذات أولوية

علاقات الشراكة بين الجمعيات والهياكل الحكومية مناسبة ولا توجد صيغ وآليات شراكة واضحة تمكن من الارتقاء بالشراكة إلى تقاليد تعامل دائمة ومتينة.

ولاية تونس : قطب اورو - متوسطي ...



خصائصها

ولاية تونس موطن حضارات عريقة وهي عاصمة البلاد السياسية والاقتصادية وهي على مدى ساعة من المجال الترابي الاوروبي. تؤم ما يزيد عن مليون نسمة (نمو ديمغرافي : 1.4 %).

- بنية أساسية عصرية للنقل والاتصالات
- شبكة نقل حضري متطورة (المترو، الحافلات، سيارات الأجرة)
- شبكة حديدية جهوية وداخلية تمتد على إقليم تونس

- شبكة طرق عصرية مدعمة بمحولات وطرق سريعة نحو الساحل و صفاقس وبنزرت والشمال الغربي...

- مواني بحرية (02) ومطار دولي «تونس - قرطاج»

- شبكة اتصالات عصرية ورقمية (قار وجوال) ذات كثافة مرتفعة (100/184 ساكنا)
- ترابط بالأقمار الصناعية وبواسطة القنوات البصرية
- 70 مركز نداء

الفضاء الصناعي

- 06 مناطق صناعية (حلق الوادي والشرقية وابن خلدون وجبل جلود والعقبة)
- 8 مراكز فنية
- 4 محاضن المؤسسات

قطب جامعي ومدني وطني ومغاربي

- 37 مؤسسة (95 ألف طالب)





- 5 جامعات - 6 كليات - 9 مدارس عليا - 22 معهد عال
- مدارس وجامعات خاصة بشراكة دولية
- 17 مستشفى جامعي - 30 مصحة خاصة - كلية للطب
- 20 مستشفى جهوي وجامعي و 30 مصحة خاصة

الكفاءات

- منظومة تكوين مهني ملائمة
- 20 مركز تكوين (10561 متدرب)

• اختصاصات :

- الكهرباء وصيانة التجهيزات البيوصحية،
- الصناعات الالكترونية والكهربائية،
- الغذائية،
- الصيانة الصناعية،
- الحرف والمصالح الإدارية، المصوغ والساعات،
- الملابس...



صناعات متنوعة ...

- 376 مؤسسة صناعية منها 140 مصدرة كليا
- تشغل 40428 عامل
- من أهمها «الاكساء والجلود والأحذية» (144)
- والصناعات الغذائية (56) والمختلفة (60) و الميكانيكية
- والكهربائية (55) و الكيماوية (44)

... فحى مجالات واعدة

- البرمجيات الإعلامية والبحث والتجديد
- صناعات الصيدلة والاكساء والأحذية رفيعة الجودة
- مكونات السيارات والتجهيزات المنزلية
- سياحة نوعيا رائدة ذات مقومات...
- 111 وحدة فندقية (حوالي 20 ألف سرير) منها 23 نزلا وفندقا من
- الفئة الراقية للمؤتمرات والأعمال مع فضاءات وخدمات ترفيهية دولية ومراكز
- للعلاج الطبيعي واقامات رفيعة
- فلاحية بيولوجية (120.65 هك)

